



ورقة موقف صادرة عن الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية

بخصوص جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

السياق العام

تجابه فلسطين، كغيرها من البلدان، خطر تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) والذي أجبر حكومات العالم على اتخاذ إجراءات غير مسبوقه تمثلت بإغلاق شبه تام للمرافق الاقتصادية، والمؤسسات العامة، ودور العبادة، والمؤسسات التعليمية من رياض أطفال و مدارس و جامعات، وتوقفت حركة التنقل والسفر بين الدول بسبب الإغلاق التام أو شبه التام للمطارات والمعابر الحدودية. وأصدرت الدول تعليمات الى مواطنيها بالتزام بيوتهم وعدم التنقل أو الحركة الا في حالات الضرورة. وقد سجلت مختلف دول العالم معدلات نمو متسارعة بأعداد الإصابات والوفيات الناتجة عن الإصابة بالفيروس، كما سببت سياسات بعض الدول في التعامل مع انتشار الفيروس إلى تفشي الوباء بطريقة أرهقت المنظومة الصحية الى حد الانهيار في بعض الدول.

السياق الفلسطيني

حتى تاريخ إعداد هذه الورقة (16 أيار)، تشير الاحصائيات الرسمية لتسجيل 555 حالة معروفة في دولة فلسطين مع أربع حالات وفاة، في حين تم تسجيل تعافي 452 حالة. معظم الإصابات بدأت من خلال الاتصال بالسياح الأجانب المصابين، و تم تدرجت من خلال مخالطة المصابين من العمال الذين يعملون داخل الخط الأخضر، أو الطلبة والعائدين من الخارج.

وكانت فلسطين سباقة بين دول العالم للتصدي لهذا الوباء من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية بهدف محاصرة انتشار الفايروس. وفور اكتشاف الإصابات الأولى في فلسطين، أصدر الرئيس محمود عباس بتاريخ 5 آذار 2020 مرسوما رئاسيا يعلن فيه حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية وذلك بهدف مواجهة انتشار جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 في فلسطين. وتبع هذا الإعلان، اتخاذ الحكومة الفلسطينية إجراءات غير مسبوقه منها: إغلاق المعابر؛ إيقاف الحجر الصحي الإلزامي؛ إغلاق المؤسسات الحكومية والخاصة بما فيها المدارس والجامعات وحضانات الاطفال؛ منع التنقل بين المحافظات ومنع سكان القرى والمخيمات من الوصول إلى مراكز المدن؛ إغلاق دور العبادة؛ إضافة إلى منع أي شكل من أشكال التجمعات والتظاهر.

تأثير الجائحة على الاقتصاد الفلسطيني

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية ورقة موقف بعنوان "الآثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني" توقعت فيها أن يكون لهذا الوباء آثارا اقتصادية واجتماعية، تؤثر على مختلف مناحي حياة المواطن الفلسطيني. كما من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات والأنشطة بشكل مباشر وبصورة أكبر من غيرها مثل قطاع السياحة بسبب إغلاق المعابر ووقف حركتها ومغادرة الوفود السياحية لفلسطين. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التعليم بسبب إغلاق كافة المؤسسات التعليمية. بالإضافة الى التأثير المباشر على مالية الحكومة من خلال تزايد الالتزامات المترتبة على الحكومة لمواجهة الفايروس، والتراجع المتوقع في حجم الإيرادات الحكومية.



وقد أشارت التوقعات الاقتصادية الى أن يتراجع النمو الاقتصادي بمعدل من 3.7 الى 6٪ في حال امتداد تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني حتى شهر آب، وهو السيناريو الأكثر احتمالاً، وعليه من المتوقع أن تتراجع الإيرادات الواردة الى خزينة الدولة، وأن يرتفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي، وأن تتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية نتيجة استمرار الإجراءات الوقائية لمواجهة ومنع انتشار الفيروس، الأمر الذي سينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية المحلية، سيرفع معدلات البطالة والفقر بشكل ملحوظ¹.

وقد أعلن دولة رئيس الوزراء في أن أزمة فايروس كورونا أحدثت ارتدادات متفاعلة اقتصادية واجتماعية ونفسية وأمنية؛ وترتب عليها خسائر كبيرة لقطاعات متعددة مثل السياحة والورش الصغيرة وغيرها. ولكن الضربة الكبرى جاءت لخزينة السلطة؛ حيث تراجعت الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة بسبب تراجع حجم الطلب الكلي وتراجع المبيعات وقطاعات الإنتاج، وما ترتب على ذلك من تراجع في إيرادات الحكومة².

دور الهيئات المحلية الفلسطينية

تشكل هيئات الحكم المحلي العمود الفقري لقطاع الإدارة العامة والخدمات الأساسية في فلسطين، وهي تضطلع بدور أساسي لا يُستغنى عنه في بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز المشروع الوطني الفلسطيني وترجمته على أرض الواقع. وتمثل هيئات الحكم المحلي نقطة الاتصال الأولى، وغالباً ما تُعدّ نقطة الوصل والالتقاء بين المجتمعات المحلية والحكومة الفلسطينية. وقد أعطاه القانون المسؤولية عن تقديم 27 خدمة أساسية بما فيها تقديم وإدارة خدمات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والكهرباء، وتخطيط الشوارع والمدن وتنظيم الأسواق العامة. وعلى وجه الخصوص، منح القانون الهيئات المحلية صلاحية اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس، بالإضافة الى اتخاذ الاحتياطات لمواجهة الكوارث الطبيعية وإغاثة المنكوبين، وذلك كله بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة.

ومنذ بداية أزمة كورونا، وكدأبها في المسارعة الى نجدة مواطنيها وتلبية واجبها تجاه شعبيها، استجابت الهيئات المحلية من بلديات، ومجالس قروية، ومجالس خدمات مشتركة الى قرار سيادة الرئيس وتوجيهات دولة رئيس الوزراء، وقام الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية بالتواصل مع الهيئات المحلية للاطلاع على جهودية الهيئات المحلية للتعامل مع حالة الطوارئ التي نعيشها، وأجرى مسحا سريعا لاحتياجات هذه الهيئات من أجل تمكينها من الاستجابة للوضع الحالي والتخطيط لمرحلة ما بعد الطوارئ.

وعلى الرغم من الاستثناء المستغرب في بداية الأزمة للهيئات المحلية من عضوية لجان الطوارئ في المدن والبلدات الفلسطينية، الا أنها تعاملت بأقصى درجات المسؤولية والالتزام الوطني تجاه مواطنيها، و لم تأل عن تقديم كافة إمكانياتها وتجهيزاتها لمساندة الوزارات ذات الاختصاص، والمحافظين، والطواقم الطبية ولجان الطوارئ على الرغم من شح الإمكانيات، وتعاضم الاحتياجات. ففي أعقاب الإعلان عن حالة الطوارئ في فلسطين، وما تبعه من إجراءات تقليص وتعطيل في عمل غالبية المؤسسات العامة والخاصة، كانت الهيئات المحلية ضمن المؤسسات القليلة التي ظلت على رأس عملها، وذلك لحيوية الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات. فبالإضافة إلى مواصلة الهيئات المحلية القيام بأعمالها اليومية وتقديم خدماتها العامة للمواطنين، أعدت هذه الهيئات خطاً

¹ ورقة موقف "الأثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني" صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، آذار ٢٠٢٠.

² بيان دولة رئيس الوزراء، ٢٧-٤-٢٠٢٠.



وبرامج طارئة لمواجهة تفشي فايروس كورونا، فشكّلت الهيئات المحلية لجاناً للطوارئ من أعضاء المجالس، وطواقمها التنفيذية إضافة إلى متطوعين من أهالي القرى والبلدات والمدن. قدمت الهيئات المحلية من خلال طواقمها واللجان التابعة لها متابعة دقيقة لاحتياجات المواطنين لضمان ساهمهم وتقديم الخدمة الأمثل من خلال سلسلة من الإجراءات الاحترازية المشددة. بالإضافة الى ذلك، لجأت لجان الطوارئ والمحافظون والوزارات ذات العلاقة الى الهيئات المحلية للقيام بتنفيذ بالإجراءات والتعليمات الصادرة عن الحكومة مثل: حصر العمال العائدين من داخل الخط الأخضر، وحصر الفئات الأكثر تضرراً وفقراً بهدف تزويدها بالمساعدات الطارئة، واسناد الطواقم الطبية، وتوفير الآليات والمعدات، وغيرها من التدخلات التي لم تكن لتحدث لولا مساندة الهيئات المحلية وتقانها في خدمة المواطنين.

علاوة على ذلك فقد عملت الهيئات المحلية على قدر عالٍ من الجهوية وبالإمكانات المتاحة من أجل التعامل مع جائحة «كورونا» وإدارة الوضع الراهن بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين من مياه، وكهرباء، وصرف صحي، ونظافة عامة، والصحة العامة غير ذلك. وقد أعدت الهيئات المحلية خطط تشغيلية طارئة لضمان عدم انقطاع هذه الخدمات عن المواطنين الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في إدارة الأزمة بفعالية، وضمان السلم الأهلي والمجتمعي والذي مكّن الحكومة والمحافظين من ضبط الأمن، والتعامل مع الوضع الصحي للتجمعات الفلسطينية.

وقد رصد الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية عدداً من المبادرات المميزة التي انتهجتها الهيئات المحلية منذ بداية الأزمة، ونذكر هنا بعض الأمثلة للتدليل وليس للحصر:

- تقديم الدعم والإسناد للطواقم الطبية: بمبادرات رائدة، استطاعت الهيئات المحلية تقديم الدعم والإسناد للطواقم الطبية على عدة مستويات، بدءاً من تجهيز مراكز للحجر الصحي، وتشكيل لجان صحية ضمن الهيئات المحلية بالتعاون مع متطوعين، وتمهئة العيادات والمراكز الصحية للتعامل مع أي مستجد، وصولاً إلى إقامة خيم وغرف ومراكز للتعامل مع الحالات المشتبه بإصابتها بالوباء للحيلولة دون وصول هذه الحالات إلى أقسام الطوارئ في المستشفيات لضمان سامة الكوادر الطبية والمراجعين.
- تعقيم الأماكن والمؤسسات العامة: بدأت الهيئات المحلية في كافة أنحاء الوطن بتعقيم الشوارع والمرافق العامة منذ الإعلان عن بداية الإصابات في فلسطين، جاء ذلك كأولى الخطوات الاحترازية للحد من تفشي الوباء الذي شغل العالم. وازدادت وتيرة التعقيم بعد ازدياد أعداد المصابين في عدة محافظات، بداية من تعقيم المرافق العامة وصولاً إلى المرافق الصحية والمناطق القريبة من حواجز الاحتلال الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري ومناطق الحجر المنزلي.
- تكثيف جهود جمع النفايات والحفاظ على النظافة العامة: كتفتت الهيئات المحلية جهودها للحفاظ على نظافة المدن والقرى والبلدات، خاصة وأن كمية النفايات المنتجة منزلياً قد ازدادت في ضوء حالة الطوارئ المعلنة. وقد شددت الهيئات المحلية من إجراءاتها المتبعة للحفاظ على نظافة الشوارع والمرافق العامة من خلال جمع وترحيل النفايات الصلبة من كافة الأحياء والشوارع والأسواق وإزالة المكاه الصحية التي تكثرت فيها. ولم يستثنى من ذلك النقل الآمن للنفايات الصلبة في مراكز الحجر، وترحيلها حسب المعايير الصحية المعتمدة.



- **المسؤولية المجتمعية:** بصفتها مؤسسات وطنية رائدة في خدمة المواطنين، لم يقتصر دور الهيئات المحلية في هذه الظروف على تقديم الخدمات، بل كان لها دور ريادي في تقديم الدعم والإسناد للمواطنين على مختلف الصعد، وكانت المسؤولية الاجتماعية ضمن أجندة عمل الهيئات المحلية في هذه الظروف الطارئة، فشكّلت الهيئات المحلية لجاناً متخصصة بتجنيد المساعدات الإنسانية والإغاثية للمتضررين والمحتاجين لمساندتهم في تجاوز هذه الأزمة. كما أطلقت الهيئات المحلية في فلسطين العديد من المبادرات المجتمعية التي استهدفت الطلاب من خلال مجموعات تعليمية مساندة، إضافة إلى مبادرات تستهدف دعم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
- **فرق الطوارئ وفرق المتطوعين:** شكّلت الهيئات المحلية لجان إسناد تطوعية من الأفراد والمؤسسات والقوى المجتمعية والوطنية لتقديم كافة وسائل الدعم المجتمعي إسناداً للمواطنين وللجهود المبذولة على مستوى الوطن. وقد عملت لجان الطوارئ التابعة للهيئات المحلية دون كلل من أجل الحفاظ على البيئة والصحة العامة وتقديم خدمات اجتماعية للسكان، وتوعية المواطنين و تثقيفهم، ومساعدة العائلات المتضررة من الحجر الصحي، وتقديم العون لكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى المساهمة في مراقبة الأسواق ومتابعتها.
- **الإرشادات والمساندة التوعوية للمواطنين:** منذ اللحظات الأولى لانتشار فيروس كورونا، وقبل تسجيل أولى الإصابات في فلسطين، أطلقت الهيئات المحلية برامج ونشاطات توعوية و تثقيفية هدفت إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى المواطنين بمخاطر هذا الفيروس، ووسائل الحماية منه، وطرق الوقاية ومحددات الحجر المنزلي وغيرها.
- **الصمود والتحدي في المناطق المسماة "ج":** في المناطق خارج السيطرة الفلسطينية والتي لا تتمكن الحكومة الفلسطينية فيها من ممارسة صلاحياتها في هذه المناطق وايصال الخدمات لسكانها بسبب السيطرة الأمنية والفعلية للاحتلال الاسرائيلي فيها، يقع على الهيئات المحلية العبء الأكبر، وتقف الهيئات المحلية أمام مسؤوليات معقدة، ويلقى على عاتقها التعامل مع الاحتياجات الاستثنائية في هذه المناطق، من تولى مسؤوليات ضبط الحركة، أو السيطرة على المناطق الحدودية ومساندة إدارة ملف العمال في اسرائيل، أو مسؤولية تقديم الخدمات الصحية والوقائية. تبذل الهيئات المحلية جهوداً حثيثة، رغم التقييدات الإسرائيلية وقلة الإمكانيات، من أجل ضمان استمرار الخدمات الأساسية للمواطنين الصامدين في هذه المناطق، كما وتتولى الهيئات المحلية مسؤوليات إضافية للتنسيق مع مختلف جهات الاختصاص في هذه المناطق.
- **التخفيف من أعباء المواطن:** ضمن السياسة العامة التي تبناها الهيئات المحلية للتيسير على المواطنين في هذه الظروف، قامت العديد من الهيئات المحلية بوقف الجبايات المستحقة على المواطنين وكذلك وقف المطالبات بالذمم المالية على المواطنين، كما أعلنت الهيئات المحلية عن عدد من القرارات والاجراءات الهادفة بالتيسير على المواطنين لاستمرار حصولهم على الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وغيرها.

State of Palestine

Association of Palestinian
Local Authorities



الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities

دولة فلسطين

الاتحاد الفلسطيني
للهيئات المحلية

تعزير دور الهيئات المحلية

على الرغم من الدور الطبيعي للهيئات المحلية في الاستجابة لهذه الأزمة، والتعامل مع تبعاتها بأقصى درجات المسؤولية الوطنية والمهنية العالية، إلا أن هذه الأزمة أثرت سلباً على مقدرة الهيئات المحلية على القيام بمسؤولياتها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. الأمر الذي يستدعي وقفة جادة وتدخلاً من كافة الأطراف وعلى رأسها الحكومة، والشركاء المحليين والدوليين. فقد أدت هذه الأزمة إلى نقص حاد لا يقل عن النصف في إيرادات الكثير من الهيئات المحلية وفي بعض الحالات انقطعت إيرادات الهيئات المحلية تماماً، رافقه زيادة للمصاريف والأعباء الناجمة عن الاحتياجات الجديدة الخاصة بمجابهة فيروس كورونا، الأمر الذي أثر على مقدرة الهيئات المحلية في دفع رواتب موظفيها، وتسديد مستحقات الموردين والمقاولين واستكمال مشاريعها. ناهيك عن أن كثيراً من الهيئات المحلية كانت تعاني من عجز في موازنتها وقلة في مواردها ما قبل بداية الأزمة.

وفي الوقت الذي عملت الحكومة على إيجاد بعض الحلول للقطاعات المختلفة، كتأجيل أقساط القروض أو سداد الشيكات للأفراد والمؤسسات، وتوفير سيولة نقدية لتقديمها كقروض ميسرة للقطاع الخاص، والتزام الحكومة تجاه موظفي القطاع العام، والجهد المبذول لمساعدة المتضررين من العمال، تبقى الهيئات المحلية في موقف متأزم ناتج عن الانخفاض الهائل في إيراداتها، أو حتى توقف هذه الإيرادات تماماً، فمصادر الهيئات المحلية محددة ومحدودة، وخصوصية الهيئات المحلية كونها ليست مؤسسات حكومية ولا مؤسسات قطاع خاص، تجعل الهيئات المحلية غير قادرة على استغلال هذه الحلول المطروحة من الحكومة، فلا الهيئات المحلية متاح لها أن تقترض من البنوك، ولا يمكنها التقصير في دفع أجور عاملها، كما أن اضطراب بعض الهيئات المحلية لاستغلال ما تجببه من أثمان للكهرباء أو المياه لتغطية بعض مصاريفها سيؤدي إلى مشكلات جسيمة على استقرار الأوضاع المالية لهذه الهيئات لما يسببه من تراكم للديون عليها لصالح الحكومة.

إن تمكين الهيئات المحلية لمواصلة أداء مهامها يعتبر ضرورة ملحة في كافة الظروف وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي نمر بها، كما وستلعب الهيئات المحلية دوراً مهماً في دفع عجلة الاقتصاد في المرحلة المقبلة، من خلال مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية، أو من خلال استئناف مشاريعها التطويرية والتي ستسهم في ضخ سيولة مالية لدى الموردين والمقاولين،

وقد عكف الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية منذ بداية الأزمة على توفير الدعم والإسناد للهيئات المحلية لتنظيم أعمالها في فترة الطوارئ، وقام بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على الهيئات المحلية بهدف تحديد التدخلات والإجراءات المطلوبة لتمكين الهيئات المحلية على التعامل مع هذه الأزمة، والخروج منها بأقل الأضرار. بالإضافة إلى الإعداد لما بعد انتهاء حالة الطوارئ وعودة الحياة إلى طبيعتها في مدننا وبلداتنا وقرانا. وقد رصد الاتحاد جملة من التدخلات الأساسية المطلوبة عاجلاً، إضافة إلى أولويات من الواجب العمل عليها في المرحلة المقبلة.



وعليه، نعرض فيما يلي الاحتياجات والتدخلات المطلوبة:

على المدى القصير/العاجل

1. التعجيل في تحويل مستحقات الهيئات المحلية من الضرائب: حيث تشكل عوائد إيرادات ضريبة الأملاك البلدية، والرسوم المستوفاة عن رخص الحرف والصناعات وضريبة النقل على الطرق، أهم الموارد المالية للهيئات المحلية.
2. تقديم الموازنات التشغيلية الطارئة: نتيجة لانخفاض الأنشطة الاقتصادية المحلية، وتناقص عائدات الهيئات المحلية المتاحة من جباية الضرائب والرسوم، فيما أنفقت الهيئات المحلية مبالغ مالية كبيرة كمصاريف لمتطلبات الأزمة الحالية لشراء مستلزمات الطوارئ، تعاني معظم الهيئات المحلية من عجز في موازنتها التشغيلية الضرورية لضمان استمرار الهيئات في تقديم خدماتها الأساسية والمحافظة على إدارة عملياتها اليومية. وهنا تبرز أهمية أن تقوم الحكومة بتخصيص نسبة ملائمة من الدعم المقدم من الشركاء الدوليين لمساندة الهيئات المحلية ودعم موازنتها التشغيلية والطارئة.
3. تتصاعد بعض المطالبات بإعفاء الأفراد والمؤسسات من بعض الرسوم والضرائب: حيث يجري حديث بطلب إعفاء المالكين من ضريبة الأملاك، أو إعفاء أصحاب الحرف والصناعات من رسوم عام 2020، إن هذه الضرائب والرسوم تشكل مصدر الإيرادات الرئيسي لعدد كبير من الهيئات المحلية، وإن أي خفض في قيمة هذه الأموال سيؤدي إلى انهيار محتوم لدى العديد من الهيئات المحلية.

ما بعد انتهاء الأزمة/المدى الطويل

لعل من أهم الدروس المستفادة من أزمة فايروس كورونا، هو أهمية جاهزية المستوى المحلي المتمثل في البلديات، والمجالس القروية، ومجالس الخدمات المشتركة في التصدي والتعامل مع الكوارث وحالات الطوارئ. حيث يمثل هذا المستوى خط الدفاع المباشر والخندق الأول الذي يمكن الحكومات والدول من حماية مواطنيها، وتأمين احتياجاتهم الإنسانية والمعيشية. علاوة على ذلك، يشكل المستوى المحلي عصب الاقتصاد الوطني، ومحور العناقيد التنموية وذلك من خلال تعزيز مفاهيم وممارسات التنمية الاقتصادية المحلية، وتطوير الأنظمة والقوانين التي تساهم في الانتقال إلى نظام إدارة لامركزي وإع ورشيد.

ومن المتوقع أن يكون للهيئات المحلية دوراً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد للدوران من جديد، فمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية التي تتبناها الهيئات المحلية تشكل عنصراً هاماً في تحريك الاقتصاد، كما أن استئناف تنفيذ المشاريع التي تم تجميدها من قبل الهيئات المحلية نظراً للظروف الطارئة (كمشاريع البنية التحتية وغيرها) سيسهم بالتأكيد في ضخ سيولة وتوفير فرص تشغيل لدى الموردين والمقاولين. وفتح فرص تشغيل إضافية للعاطلين عن العمل.

واعتماداً على الأولويات والاحتياجات اللازمة لدفع مسيرة الإصلاح، والمبينة على الأولويات الوطنية كما رسمتها أجندة السياسات الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)، واستراتيجية قطاع الحكم المحلي (٢٠١٧-٢٠٢٢)، والخطة الاستراتيجية للاتحاد (٢٠١٩-٢٠٢٢)، فإنه وفور العودة التدريجية لما بعد أزمة فايروس كورونا، من المتوقع أن يكون تركيز قطاع الحكم المحلي على المحاور التالية:



1. تقديم الدعم لهيئات الحكم المحلي وخاصة في مجال إدارة ومجابهة الكوارث: أظهرت الأزمة الحالية أهمية تطوير قدرات الهيئات المحلية وتزويدها بالمعرفة والإمكانات والأدوات التي تمكنها من التعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البشرية والطبيعية التي قد تتعرض لها المجتمعات المحلية. حيث برزت أهمية العمل على تطوير الجاهزية الوطنية للتعامل مع الكوارث المختلفة سواء أكانت طبيعية أو ناتجة عن الأوبئة أو الحروب أو غيرها، فإعداد إطار وطني شامل للتعامل مع هذه الظروف في حال حدوثها يعتبر أمراً ملحاً، كما أنه من الواجب العمل على مأسسة عملية الإدارة الفعالة للطوارئ والكوارث بالإضافة الى اعداد استراتيجيه محلية للتعامل مع الكوارث تنسجم مع الاستراتيجيه الوطنية بهذا الخصوص.
2. الارتقاء بمستوى قدرات هيئات الحكم المحلي لتقديم خدمات أفضل للمواطنين: فلا بد من العمل لتطوير الإطار التنظيمي (الأنظمة الداخلية والإجراءات)، إلى جانب البرامج التي تعزز قدرات هيئات الحكم المحلي في تحصيل الضرائب وإدارتها، وتوليد الإيرادات، وحشد الموارد، وإطلاق مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وغيرها من البرامج التي من شأنها تحسين قدرات الهيئات المحلية على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية أعلى للمواطنين.
3. الإسراع بتطوير وتفعيل آلية التحويل ما بين الحكومة والهيئات المحلية: والتي من المفترض أن تساهم في انتظام المبالغ المالية المستحقة للهيئات المحلية لدى الحكومة. التي تحولها الحكومة المركزية إلى الهيئات المحلية.
4. تخصيص جزء من الموازنة العامة لصالح هيئات الحكم المحلي في فلسطين: حيث أن الهيئات المحلية في فلسطين، شأنها شأن مثيلاتها من مختلف دول العالم، تقوم بتأدية مهام وواجبات نيابة عن الحكومة المركزية. لا بد من العمل على دراسة تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة موجه مباشرة لصالح الهيئات المحلية، حيث يتم تطوير آلية واضحة لاحتساب مخصصات كل هيئة محلية وآليات تحويلها ومواضع إنفاقها.
5. العمل على إيجاد حلول إبداعية لمشاكل النفايات الصلبة: حيث لا يخفى على أحد أن مشاكل النفايات الصلبة تعتبر واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الهيئات المحلية في فلسطين، كما أن مشكلة النفايات الخاصة وعلى رأسها النفايات الطبية تحتاج إيجاد حلول مبتكرة لمعالجتها. إن التحديات المرتبطة بمشكلات النفايات الصلبة وعلى رأسها مشاكل المكبات وإجراءات الاحتلال المعرقله لأية حلول تم طرحها سابقاً، تحتم تكثيف الجهد المبذول لإيجاد حلول مقبولة لها.
6. متابعة العمل على تطوير منظومة الانظمة والقوانين الناظمة لقطاع الحكم المحلي: لا سيما قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لعام 97، إن الأعباء والمسؤوليات والمهام التي تضطلع بها الهيئات المحلية الفلسطينية تستوجب استمرار وتكثيف العمل على تطوير الإطار القانوني والتشريعي الناظم لأعمالها، بما يمكنها من ممارسة أدوارها الكاملة.
7. معالجة مشاكل تراكم الديون على الهيئات المحلية " صافي الإقراض": وتمثل هذه المعضلة مشكلة خطيرة تعصف العلاقات المالية بين الحكومة وهيئات الحكم المحلي في فلسطين. وقد نشأت هذه المعضلة نظراً لاضطرار بعض هيئات الحكم المحلي التي تشمل وظائفها توزيع خدمات إمدادات الكهرباء والمياه استخدام رسوم هذه الخدمات لتمويل جزء من موازنتها التشغيلية والتطويرية بدلاً من تسديد أثمان الكهرباء والمياه للموردين. فيما تحاول وزارة المالية والتخطيط أن تستعيد هذه الخسائر من هيئات الحكم المحلي من خلال الاستحواذ على الإيرادات المحلية التي تحصل من ضريبة الأملاك البلدية، والرسوم المستوفاة عن رخص الحرف والصناعات وضريبة النقل التي يجب تحويلها إلى الهيئات المحلية بخلاف ذلك. إن إيجاد حل متفق عليه بين الحكومة والهيئات المحلية لهذه المعضلة أمر لا مفر منه لإعادة مأسسة العلاقة بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية بشكل سليم.

State of Palestine

Association of Palestinian
Local Authorities



الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities

دولة فلسطين

الاتحاد الفلسطيني
للهيئات المحلية

8. توجيه التمويل تجاه مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية ومشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والهيئات المحلية: وذلك من خلال العمل مع الشركاء والمانحين مما سيوفر سيولة على المدى المستقبلي وسيساهم في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتحسين البيئة الاستثمارية المحلية. فقد عملت الهيئات المحلية خلال السنوات السابقة على تطوير خطط وبرامج لمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية، فيما تم إعداد دراسة مستفيضة حول المتطلبات القانونية والسياساتية اللازمة لدفع عجلة الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص. وفي ظل توافر هذه المتطلبات، يبدو الأمر ملحاً لتوجيه الأنظار في المرحلة المقبلة نحو تنفيذ هذه الخطط وتنفيذ المشاريع على الأرض.
9. تطوير الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات وفي التواصل بين المواطن والهيئات المحلية، وتعميم ودعم مبادرات البلدية الالكترونية وأتمته الخدمات والمعاملات، وذلك انسجاماً واستكمالاً مع جهود الحكومة بالتحول الى الحكومة الإلكترونية.
10. إطلاق برامج التواصل المجتمعي وحملات التوعية الموجهة للقضايا المهمة وذات الأولوية في عمل هيئات الحكم المحلي: وتوظيف برامج التواصل المجتمعي في توعية هيئات الحكم المحلي والمواطنين بقضايا محددة تستحوذ على اهتمامهم وتلقي الضوء على السياسات أو التشريعات الجديدة التي تُعنى بحقوق المواطنين وواجباتهم ومصالحهم.